

خلاصة الفصل الأول:

وما نستخلص إليه من خلال ما استعرضناه ، أن الهيئة العامة أسلوب من أساليب إدارة المرافق العامة ، الهدف من إنشائها التسيير المستقل و المتخصص للمرفق العام ، ومبررات أخذ السلطة الإدارية بهذا الأسلوب يكمن في المرونة التي تتحلّى بها المؤسسة العامة مما يتيح لها الاستجابة لعدد كبير من الأهداف المتنوعة .

وللهيئة العامة خصائص منها أنها تقوم على وجود مرفق عام ، الشخصية المعنوية ، التخصص ، الوصاية الإدارية ، خضوعها للقواعد العامة التي تحكم سير المرافق العامة .

وتصنف المؤسسات العامة إلى مؤسسات عامة إدارية وهي التي تتناول نشاطا يختلف عما يزاوله الأفراد عادة ، ومؤسسات عامة صناعية وتجارية وهي التي تقوم على مزاوله نشاط من جنس نشاط الأفراد ومؤسسات عامة أخرى كالمؤسسة العمومية ذات التسيير الخاص ، المؤسسة العمومية ذات الطابع العلمي والثقافي والمهني ، المؤسسة العلمية ذات الطابع العلمي و التكنولوجي .

وتكمن أوجه الاختلاف بين المؤسسة العامة الادارية والمؤسسة العامة الصناعية و التجارية في أن الأولى نشاطها غير تجاري ، وموظفوها موظفون عموميون باستثناء المتعاقدين معها ، ومنازعاتها يختص للفصل فيها القاضي الاداري ، وميزانيتها هي جزء من الميزانية العامة للدولة وتطبق عليها قواعد المحاسبة العامة . أما الثانية فنشاطها تجاري ، والعاملون بها يخضعون

لقانون العمل باستثناء بعض إطاراتها المسيرة ، ومنازعاتها مزدوجة أحيانا تعود لصلاحيات
القاضي الإداري ولقواعد القانون العام ، وأحيانا أخرى لصلاحيات القاضي العادي ولقواعد القانون
الخاص وميزانيتها مستقلة كليا والقواعد المحاسبية المطبقة هي قواعد القانون التجاري .